مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

5

على حافة الهاوية: حول الحاجة الى استحداث الدراسات العليا في الجامعات والكليات الاهلية

الكاتب
أ.د. حسن لطيف الزبيدي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

على حافة الهاوية:
حول الحاجة الى استحداث الدراسات العليا
في الجامعات والكليات الاهلية

الكاتب
أ.د. حسن لطيف الزبيدي

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

على حافة الهاوية:
تحذير من أجل التعليم العالي

اتخذت مؤخراً، والى ما قبل إقرار الموازنة الاتحادية خطوات حثيثة لتسريع فتح الدراسات العليا في الجامعات الاهلية، فقد بدأت وفود من تلك الجامعات بتكرار الزيارات للجامعات الحكومية التي تأمل بعقد اتفاقات تعاون معها لتسهيل عملية استحداث هذه الدراسات في الكليات الاهلية، وعلى الرغم من أن النص الأصلي لمشروع الموازنة الاتحادية لم يتضمن إشارة الى هذا النوع من الاستحداثات، إلا ان المسودة التي نشرت في وقت لاحق، تضمنت مقترحاً تمت صياغته في مجلس النواب ورد فيه ما نصه **«لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي السماح باستحداث فروع للدراسات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) في الكليات والمعاهد الاهلية والقطاع الخاص التعليمي وفق المعايير العلمية والعالمية ومتطلبات سوق العمل بموجب تعليمات تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي»**، تحت عنوان **«مادة جديدة»**. ثم ظهرت هذه المادة بصيغة معدلة في النسخة النهائية من القانون الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية، من دون الفقرة ثالثا، الامر الذي يشي بتراجع واضعي النص عنه وتفضيل عدم وضعه، لاعتبارات تخصهم.

مادة جديدة 1

اولاً –لمجالس الجامعات فتح حساب مصرفي بالدولار من اجل التواصل مع المنظمات الدولية لاستلام المنح ودفع رسوم المجلات العلمية لنشر البحوث العلمية.

ثانياً –لمجالس الجامعات التعاقد مع القطاع الخاص عقد مشاركة في مجال بناء المستشفيات التعليمية والمختبرات الاستثمارية والمصانع الانتاجية العلمية والاستثمارات الزراعية والحيوانية بما يخدم الدراسات الاولية والعليا والبحث العلمي والمجتمع.

ثالثا - لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي السماح باستحداث فروع للدراسات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) في الكليات والمعاهد الأهلية والقطاع الخاص التعليمي وفق المعايير العلمية والعالمية ومتطلبات سوق العمل بموجب تعليمات تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأيا كان موقف مجلس النواب الموقر من هذا الموضوع، فانه في حد ذاته لو مُرر كان سيشكل تدخلا تفصيليا من لدن المجلس في سياسات الحكومة، وفرض إجراءات تنفيذية عليها، فضلاً عن أنه مِثلَ كثير من النصوص في قانون الموازنة التي تتجاوز الأغراض المالية الى تعديل قوانين أو تعطيل مواد في بعضها، او إطلاق صلاحيات بعض الجهات والعنوانات، نعتقد انها ليست من اختصاصات الموازنة العامة بوصفها وثيقة لها تعريف اجرائي واضح ومحدد.

من جهة أخرى، فان الموضوع أيضا يشكل سابقة في التجاوز على المشكلات التي تأصّلت في بنية التعليم الأهلي الذي أصبح خللاً إضافياً في جسد النظام التعليمي في العراق، وحالةً ينبغي مراجعتها والوقوف عند ما حققته من نتائج، وما أفرزته من سلبيات خلال المرحلة الماضية.

مشكلات التعليم الاهلي

ليس جديداً القول إنّ التعليم الأهلي يعاني من مشكلات حقيقة تطال جودة مخرجاته، وطبيعة عمليتي التعليم والتعلم، فضلا عن استشراء صور الفساد الأكاديمي في أغلب مؤسساته. ولعل أخطر ما افرزته سنوات النمو غير المتوازن وغير المحوكم في التعليم الاهلي هو تسليع عملية التعليم العالي، إذ تحولت كثير من الكليات الاهلية إلى «دكاكين» لمنح الشهادات في مختلف التخصصات، من دون اعتبار لمحتوى المقررات الدراسية، وأهدافها، واستراتيجياتها، وأهداف عمليتي التعليم والتعلم.

لكن ما الذي يعنيه «تسليع التعليم» إنه يعني ببساطة إنّ التعليم في الكليات والجامعات الاهلية أصبح سلعةً محكومة بقواعد العرض والطلب والمنفعة والكلفة والعائد التي تنطبق على السلع الاعتيادية، والذي يعني إنّ رغبات المستهلكين -أي الطلبة- هي التي توجه قرارات المنتجين -أي الجامعات والكليات الاهلية- فأصبحت هذه الأخيرة تتسابق في تلبية رغبات الطلبة من حيث سهولة المقررات والتساهل في التغيّب، والتقويم غير المبني على اعتبارات موضوعية في منح الدرجات، ولعل هناك شواهد كثيرة على ما وصلت إليه مستويات الطلبة في هذه الكليات والجامعات منها:

- ارتفاع مفرط في متوسط درجات الطلبة الخريجين مقارنة مع اقرانهم في الكليات والجامعات الحكومية.
- تدنّي التحصيل العلمي لدى خريجي الكليات الاهلية الامر الذي كشفته امتحانات الرصانة العلمية التي كانت تجريها الوزارة ما قبل الجائحة.
- هيمنة المستثمرين على مقدرات هذه المؤسسات وتحكّمهم بمسارات العملية التعليمية على وفق منطق «السوق/ السلعة»، الذي يجانب منطق العلم والتعلم.

وبعيداً عما آلت إليه الأمور في تلك المؤسسات الاهلية فإنه من حقنا طرح جملة من الأسئلة، منها: ما المبرر للتوجه نحو التوسع في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)؟ وهل هناك حاجة تنموية موجبة لهذا التوسع؟ هل تمتلك هذه الجامعات الاهلية القدرة على النهوض بهذا العبء؟ وهل ينبغي على الجامعات الحكومية الانسحاب من هذا المجال وتركه للكليات الاهلية؟ هل تستطيع الوزارة ضبط جودة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم الأهلي؟

مبررات التوسع

لم تقدّم الجهات الداعية لاستحداث الدراسات العليا في الكليات الاهلية مبرراً واحداً لهذا الاجراء، ما خلا وجود تعطيل لبعض مواد قانون التعليم العالي الاهلي رقم (25) لسنة 2016، لاسيما المادة 9 التي نصّت على «للوزارة الموافقة على استحداث برامج الدراسات العليا في الجامعة أو الكلية غير المرتبطة بجامعة أو معهد وذلك بعد توافر المتطلبات المادية والعلمية والجودة للاختصاصات النادرة وحسب حاجة البلد». وهنا نجد إنّ الاستحداث مقيد بشروط: توافر المتطلبات المادية والعلمية، توافر الجودة، والاختصاصات النادرة، وحاجة البلد. وهي شروط حسناً فعل المشرّع بوضعها لتقييد هذا الاستحداث.

إلا إنّ لدى الكليات والجامعات الاهلية مبررات أخرى لهذا الاستحداث، فهي ترى في هذه الدراسات فرصة لكسب المزيد من الأموال، ولاسيما بعد نمو سوق الشهادات إلى دول الجوار، ووقوفها متفرجة على «صناعة» الشهادات العليا، متحسرة، نادمة، لذا استخدمت ما تملك من موارد للضغط على الوزارة لفتح هذا الباب الذي ظل مغلقاً منذ عام 2016.

الحاجة التنموية للتوسع

يعاني نظام التعليم العالي في العراق من وجوده خارج النظام الاقتصادي، فهو لا يرتبط مع الأخير إلا في حدود علاقات الاستهلاك البسيطة، فمؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية، هي مشترٍ نهم للسلع من الأسواق المحلية، إلا انها لا تبادل قطاع الاعمال بالبحوث والدراسات التيً تمثل حلولاً وابتكارات يمكن توظيفها في خدمة الاقتصاد الوطني، من جهة أخرى، فإن سوق العمل لا يترابط مع التعليم العالي، إذ ان ضيق هذا السوق، وضعفه، وهيكله غير المنظم، يَحدُّ من فرص تطوير نظام تعليم عالي مستجيب لحاجات هذا السوق الحاضرة والمستقبلية؛ لذا فإن التوسع في التخصصات أياً كانت ندرتها، لا يعني توفر فرص عمل لها، وليس جديداً الادعاء بأن الصيادلة وأطباء الاسنان، وقريباً الأطباء، سيدخلون في صفوف العاطلين عن العمل، إذا ما توقفت الدولة عن تعيينهم مركزياً، وقد شهدنا في الآونة الأخيرة توزيعا لآلاف الخريجين بعيداً عن تخصصاتهم، فقام مجلس الخدمة الاتحادي بحشرهم في مؤسسات الدولة، ضامناً بأنهم سيقبلون بفرص التعيين التي طال انتظار بعضهم لها لسنوات.

من جهة أخرى، فقد أدى قانون أسس تعادل الشهادات 20 لسنة 2020 إلى فوضى عارمة في ارتقاء الموظفين نحو الشهادات العليا، وأوجد فوضى موازية في آليات الابتعاث والدراسة خارج العراق، فضلاً عن الشبهات التي أثيرت بشأن جودة الشهادات الممنوحة لخريجي الجامعات الإيرانية واللبنانية. لكن هذا لا يعني أن جميع الشهادات مشكوك في صحتها، إلا ان القانون هيأ الفرصة لتدهور جودة بعضها، ولا سيما مع تهاون جامعات الابتعاث بتطبيق المتطلبات العلمية، الامر الذي دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- على ما يبدو- الى سحب اعترافها بعدد من الجامعات العربية والأجنبية بعد تحديثها لدليل جامعات الابتعاث لسنة 2023/2022 المعترف بها خارج العراق من لدن الوزارة، ومن بين الجامعات التي لم يعترف بها 18 جامعة في الجزائر، و7 جامعات في المغرب، وجميع

الجامعات السورية واليمنية والبحرينية والسودانية، فضلا عن و 64 جامعة تركية، و27 جامعة إيرانية وجميع الجامعات الأذربيجانية.

وبالعودة الى اصل الموضوع فان فتح الباب- وإنْ بمواربة- للدراسات العليا في الجامعات الاهلية يعني مضاعفة لأعداد الخريجين من تلك المؤسسات، بما يفوق حاجة البلد، وقدرة الاقتصاد على استيعابهم، ولعلنا في هذا المقام نطالب بمراجعة آليات التعيين الأخيرة لحملة الشهادات العليا، لتقويم الحاجة والملائمة وتحديد الفجوات المحتملة في التخصصات النادرة.

انسحاب الجامعات الحكومية

سيفرض هذا الاستحداث ان تم منافسة غير متكافئة بين الجامعات الحكومية والأهلية؛ لاختلاف «الموضوع» وإنْ كان المسمى واحداً وهو «الدراسات العليا»، لأنها ستعني إنّ الجامعات الحكومية ستستمر في تقديم هذه الخدمة بالطريقة التي اعتادت على تقديمها، فيما ستتجه الجامعات الاهلية إلى «تسليع» الدراسات العليا، وستكون أكثر مقبولية ومناسبة من وجهة نظر المستهلكين المحتملين مقارنة مع الجامعات الحكومية.

قد يقول قائل إنّ شرط الوزارة هو التوأمة مع واحدة من الجامعات الحكومية، ولذا تسابقت الجامعات الاهلية إلى توقيع اتفاقيات مع الكليات الحكومية في التخصصات التي تنوي استحداث دراستي الماجستير والدكتوراه فيها، إلا إنني أجزم إنّ المنطق الذي سيسود هو منطق «السوق» الذي تتبناه الكليات الاهلية، ويتغلب على منطق العلم الذي ما تزال تتمسك الجامعات الحكومية ببعض اذياله.

الوزارة وضبط الجودة

ليس جديداً الشك في جودة الجامعات والكليات الاهلية، فصور عدم الكفاءة والمهنية هي حديث النخبة التي أدارت هذه المؤسسات، ولعلنا نستشهد بما أورده وزير التعليم الأسبق الدكتور حسين الشهرستاني في مذكراته الذي صدمه حال مؤسسات التعليم الأهلي، فبادر إلى تشكيل لجان تفتيشية لزيارة الكليات الاهلية بصورة مفاجئة، إذ يقول «جاءتني تقارير مقلقة من فرق التفتيش أن بعض الصفوف لا يتجاوز عدد الحضور فيها عشرة بالمائة من الطلبة المسجلين الذين دفعوا الأجور الدراسية في الكلية، وكثير منهم لا يحضر الدروس ولا حتى الامتحانات».

ولم تُتخذ خطوات جدية في تحسين إدارة الجامعات والكليات الاهلية، وما يزال المستثمرون هم اللاعبون الأكثر قوة مع مجالس اداراتها، وتكاد تنعدم صور الرقابة المالية والإدارية على أنشطتها المختلفة. لذا فإن استحداث مستويات جديدة للدراسات العليا، سيعني القفز على هذا الإرث الغامض من «الاهلية» و «غياب الحوكمة» وتفشي «الفساد الأكاديمي»، ونقله إلى مستوى اعلى وأكثر خطورة.

لقد أوجد التعليم العالي الاهلي علاقة غير متكافئة بين الوزارة والجامعات الاهلية؛ وسببها، إنّ الوزارة تحصل على «رسوم» عن كل طالب يُقبل في الجامعات والكليات الاهلية،

وكما يقال فإن «المال هو جذر كل الشرور»، فكيف يمكن تصور هذه العلاقة التي لم توازنها توجهات الوزارة الأخيرة بشأن شمول الجامعات والكليات الاهلية بنظام القبول المركزي؟، إذ ما يزال التعليم الأهلي يحتفظ بـ«سطوة المال» في أروقة الوزارة، بسبب هذه العلاقة.

وللمقارنة فإن العلاقة في المملكة المتحدة بين الجامعات الاهلية التي تعد مؤسسات تعليمية مستقلة تتأثر بعدة عوامل وتتباين بحسب السياق والسياسات الحكومية المعمول بها. والأهم أن الجامعات الخاصة في المملكة المتحدة تتلقى مساهمات مالية من الحكومة في إطار التمويل العام للتعليم العالي. وتشجّع الحكومة هناك البحث العلمي والابتكار في الجامعات الخاصة وتوفر تمويلاً للمشاريع البحثية والتطويرية في إطار السياسات الحكومية لتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي. فضلاً عن انها تتعاون مع الجامعات الخاصة في مجالات مختلفة، مثل البحث، والتدريب، والتنمية الاقتصادية، وتوظيف الخريجين. لذا فقد نشأت علاقة صحية بين الطرفين، هي غائبة تماماً في العراق بين الجامعات والكليات الاهلية من جهة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى.

وبناء على كل ما تقدم، فان الاتجاه إلى استحداث الدراسات العليا في الجامعات الاهلية ان تم السير باتجاهه في المستقبل يبدو قراراً محفوفاً بالمخاطر، وسيعني مزيداً من التأزيم لأوضاع نظام التعليم العالي والبحث العلمي، وتدفقاً غير مبرر لآلاف الخريجين بجودة منخفضة، وبروابط اقل بحاجة المؤسسات العامة والخاصة.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغـداد - الجادريــة - قرب تقاطـع ساحة الحريــة